الأنباء
الاحد 24 يوليو 2011

قال خلال الندوة التي أقامتها قوى "11/11" إن المناصب الموكلة لغير أهلها من علامات الساعة

الطبطبائي: قرارات التعيينات الحكومية الأخيرة غير مدروسة وبها ترضيات سياسية

أكد النائب د.وليد الطبطبائي ان التعيينات التي شهدناها مؤخرا ما هي إلا قرارات غير مدروسة وبها ترضيات سياسية ومؤشرها واضح انها عبارة عن فواتير سياسة مسبقة الدفع حالها كحال الخطوط في الاتصالات عندما نسمع بوجود خط فواتير وخط مسبوق الدفع وان هذه المناصب أخذت سير الهبات وفواتير سياسية للنواب والمسؤولين وبعض التيارات السياسية.

جاء ذلك خلال ندوة أقامتها قوى «11/11» بمشاركة واسعة من أعضاء مجلس الأمة تحت عنوان «شروط ومعايير التعيين في الوظائف القيادية بالدولة».

وكشف الطبطبائي عن ضرورة تفعيل قانون شروط تولي الوظائف القيادية في البلد ومن أهم شروطه أن أي منصب شاغر لوكيل وزارة أو مدير هيئة أو وكيل مساعد يعلن عن هذا المنصب في الجريدة الرسمية ويسمح بالتقدم له من خلال الخبرة والتخصص لهذه المناصب من خلال اختيار اللجنة المحايدة لهذا القانون الذي يرشح الأشخاص المناسبين لهذه المناصب شرط ألا يتعدى عددهم 3 أشخاص يتم ترشيحهم من خلال اللجنة ومن بعد ذلك يتم رفع تقرير بالمرشحين إلى مجلس الوزراء الذي يرشح شخصا واحدا من الثلاثة المرشحين.

وبين ان اللجنة التي تحدد الأشخاص في تولي تلك المناصب يجب ان يكون لها ممثلون من الجامعة والخدمة المدنية وغرفة التجارة والتطبيقي لكي يكون عمل اللجنة متكاملا في رؤية تلك الجهات.

وأشار إلى ان القانون الخاص لهذه المناصب وبالأخص للوكلاء شرط ألا يتعدى عملهم من خلال تفعيل القانون دورتين في ظل وجود بعض الوكلاء تعدى عمرهم المهني 30 عاما في تولي المنصب القيادي في الوزارة وفي حال وجود هذا القانون لن يحصل ما حصل في تعيين مدير بنك التسليف الحالي مع ضرورة الخبرة في هذا المنصب الحساس من خلال الإدارة والخبرة المالية في البنوك لكي يتم ترشيحه في هذا المنصب.

وبين ان القانون الخاص بالتعيينات تم استثناء ديوان الأمير وولي عهده ورئيس مجلس الوزراء منه وهذا الاستثناء مخطئون فيه لأن الفساد الإداري في مكتب رئيس الوزراء أكثر من غيره من خلال تواجد 6 وكلاء بالأصالة و16 وكيلا مساعدا وفي ظل وجود وكيل مساعد للترجمة ما المهام التي يقوم بها ذلك الوكيل؟ ويجب ان يطبق القانون على الجميع وعلى كل الوظائف القيادية التي تخضع للشروط والضوابط التي يحددها القانون.

وتابع ان الصفقات السياسية التي شهدناها ما هي إلا صفقات بحتة تسيء إلى سمعة البلد والى مبدأ الكفاءة في ظل وقوف بعض التيارات مع رئيس مجلس الوزراء الأمر الذي ينتج عنه تلك التعيينات الخطيرة وهذا أمر مرفوض جدا.

النائب د.وليد الطبطبائي متحدثا خلال الندوة (هاني الشمري)

الدخيل: التوعية البشرية هي المعيار الأساسي في التعيين

الشليمي: على الحكومة الامتثال لتعليمات صاحب السمو في تطبيق القانون

وبين ان المجلس الأعلى للبترول اختار بعض الأشخاص لتجديد الدماء في البترول وفي القطاع النفطي وتم تشكيل لجنة خاصة تحدد الأشخاص من الكفاءات لتولي بعض المناصب الحساسة في المؤسسة وجلست تلك اللجنة ما يقارب 3 أشهر لوضع المعايير الخاصة بتقييم المسؤولين في التعيين من خلال بعض الدراسات وأحدث الأجهزة الخاصة بعملية التقييم وتطبيق تلك المعايير التي انتهت من عملها لمدة عام تقريبا وتحديد الفئات المستحقة للتعيينات من خلال بعض النماذج الثلاثة «أ» و«ب» و«ج» وبين ان فئة «أ» قيادات جيدة تستحق الترقي و«ب» قيادات متوسطة تحتاج إلى تطوير ولكن لا ترقى و«ج» قيادات ينصح بإحالتهم إلى التقاعد، ومن بعد ذلك تم تسليم آلية التقييم الفنية إلى وزير النفط السابق وتفاجأوا بأن الوزير اخرج بعض القرارات الخاصة بالترقيات من غير النظر في التقرير الفني وترقية فئة «ج» وفئة «أ» يتم تسريحهم، وهذا تخبط واضح من خلال تلك القرارات العشوائية.

وبين انه إذا كان الحديث عن العلاج في الخارج فهذا موضوع شخصي وفي حال وجود بعض المناقصات ترسى على بعض الأشخاص قد نغض الطرف عنها لوجود فرق واضح بين هذه الآلية وآلية التعيينات التي شهدنها حاليا في قضية التعيينات القيادية الأخيرة والخطيرة.

وشدد على أهمية أن تكون هذه الفواتير السياسية تصب في توزيع المناصب فهذه طامة كبرى تؤثر سلبا على المؤسسات الحكومية في البلاد من خلال تلك الترضيات وعدم الخبرة المهنية لهؤلاء الأشخاص الذين يفتقدون الخبرة المهنية لهذه المناصب القيادية في البلاد.

وأشار لقول الرسول ﷺ «إذا وسد الأمر لغير أهله فانتظر الساعة» ومن هذا الحديث يتبين أن المناصب إذا كانت توسد لغير أهلها فهذه من علامات الساعة واقتراب الساعة.

وقال «نحن في الآونة الأخيرة قمنا بتمرير العديد من التجاوزات التي من أبرزها العلاج في الخارج والعلاج على حساب سمو رئيس الوزراء ولكن أن يصل الحال الى إسناد المناصب لأشخاص غير مؤهلين لهذه المناصب القيادية في الدولة فهذا مؤشر خطير ويجب علينا وقفة جادة لوقف تهميش دور الأكفاء».

وأشار إلى ان التعيينات لهذه المؤسسات التي قد تخرج قرارات خطيرة تصب في ظلم للناس من خلال عدم خبرة المعين بهذه المؤسسات الخطيرة التي لها تداعيات خطيرة على المؤسسة الحكومية.

وزاد «كيف تريدون أن نصدق أن هناك خطة تنموية تجري حاليا للتطبيق في ظل التعيينات الأخيرة التي ما هي إلا تخبط واسع في تلك التعيينات ومؤشر واضح المعالم لورقة سياسية بحتة تهدف إلى شق الكفاءات وتهميش دورهم في تلك المناصب التي ينتظرونها بفارغ الصبر لكي ينتزعوا ثمرة صبرهم وكفاحهم لهذه المؤسسات التي خدموا فيها لمدة تقارب الـ 30 عاما في ظل غياب المسؤولين عن تلك الكفاءات وظلمهم لهم من خلال تلك التعيينات الأخيرة.

وأشار الى ان التعيينات الأخيرة هي أمر خطير جدا يجلب التهلكة إلى الدولة في ظل تلك القرارات العشوائية التي ينتهجها مجلس الوزراء في هذه التعيينات الأخيرة.

من جانبه أكد الناطق الرسمي لقوى «11/11» يحيى الدخيل ان المعايير الأساسية في التعيينات الأخيرة يجب أن يكون لها علوم تدرس في الدولة مثلما هي موجودة في الدول المتقدمة وفي ظل عدم وجود الآلية المحددة لتلك العمليات الخاصة في التعيينات الأخيرة.

وبين ان المعيار الأساسي في التعيين هي التوعية البشرية لهذه المناصب القيادية ورفع مستوى الوعي عند الناس حكاما ومحكومين والإنسان الواعي لا يتوسط لتعيين قريب له من خلال معرفته بأنه لا يملك الخبرة الواسعة لهذه المؤسسة التي سيعمل بها ويجب أن يكون الاختيار بمشاركة مجتمعية في تلك المهن القيادية في الدولة ولحساسية تلك المهن التي قد يكون قراراتها خطيرة مؤثرة على الدولة من خلال عدم الخبرة للأشخاص الذين تم تعيينهم من غير ضوابط وشروط واضحة.

وأشار إلى ان الحلول المناسبة لهذه المناصب هي التكليف وليس التشريف كما ما نشهده حاليا في تلك التعيينات الأخيرة من خلال تقليل الامتيازات الخاصة لهم ويجب ان يكون من 5 إلى 6 سنوات منصب القيادي وتجديد الدماء الشبابية لهذه المناصب الحساسة وتفعيل القانون الخاص لهذه المناصب القيادية في البلاد.

وشدد على أهمية التغيير الوزاري الذي يجب أن يكون مرتبطا بوكيله معه وهذه الحالة تغير وجهة الوزارة الى الأفضل من خلال تغيير الوكيل الذي فاق عمره المهني 30 عاما في الوزارة وعاصر العديد من الوزراء.

بدوره أكد الناشط السياسي خالد الشليمي ان الحكومة تمتثل إلى تعليمات صاحب السمو الأمير في تطبيق القانون الذي تطبقه الحكومة وفق الأهواء ولكن الواقع لا يطبق على الجميع، متسائلا: هل الغرض من هذا القانون حماية شخص في الحكومة وعدم المساس بمنصبه؟ مضيفا انه في ظل التعيينات الأخيرة فان موضوع المساواة والعدالة منتهك من خلال الحكومة.

وبين أن تكافؤ الفرص يعمل بالمزاجية والصفقات السياسية، وهذا فساد اداري واضح ومنه مجلس الأمة وفساد المؤسسة التشريعية التي بدأت تدخل ضمن الصفقات السياسية وأصبح المواطن في المرتبة الثانية أو الثالثة عند أعضاء مجلس الأمة والتعيينات والمناصب هي المرتبة الأولى في المجلس ومن خلال تهميش دور الأكفاء في التنمية البشرية لهذه المؤسسات الحكومية الحساسة وعدم تنصيب الأشخاص الأكفاء لهذه العملية المهنية.

● سامح عبدالحفيظ

الطبطبائي متوسطا الحضور

وصف القرار بالإجراء التعسفي

الوعلان يطالب «الأوقاف» بالعدول عن إيقاف بعض الأئمة

اكد النائب مبارك الوعلان ان ما قام به الامام بوزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية الشيخ نبيل العوضي من الدعاء للشعب السوري الشقيق هو امر ينسجم تماما مع مشاعرنا ككويتيين يرون ان الظلم والقمع والاضطهاد بحق الشعوب انما يحتاج لنصرة ومؤازرة، معربا عن استهجانه البالغ لقرار «الأوقاف» بوقف الشيخ العوضي اربعة اشهر عن عمله، ومبديا دهشته الشديدة من هذه الاجراءات الفورية التعسفية دونما امعان نظر وتمحيص حال.

واضاف النائب الوعلان في تصريح صحافي قائلا: «كيف لا ننصر اخواننا من الشعب السوري المسلم الذي يعاني من تنكيل حزب البعث، الذي ذقنا نحن الكويتيين على يد اتباعه ابان الغزو الصدامي الغاشم اشد انواع الاضطهاد والقتل والتنكيل واغتصاب الحقوق والارض والممتلكات والثروات دونما اي وجه حق». واكد الوعلان قائلا: «ان الشعب الذي ذاق مرارة الظلم والاضطهاد جدير به ان يكون اول رافض له، واول مسارع ومبادر لنصرة الشعوب التي تتعرض له لاسيما اذا كان شعبا مسلما ذا قربى». ولفت الوعلان بالقول «ونحن في هذه الايام الفضيلة حيث نستقبل شهر رمضان المبارك حري بنا ان نستذكر ما امر به ديننا الحنيف من نصرة المظلوم، فلماذا يستكثرون علينا هذه النصرة لاخواننا المضطهدين المظلومين في بلد عربي مسلم ولو بالدعاء وهذا اضعف الايمان؟». وفي ختام تصريحه الصحافي، طالب النائب مبارك الوعلان وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية بالعدول عن قرارها بوقف الشيخ نبيل العوضي، داعيا الخطباء والائمة للدعاء بالنصرة «لاخواننا المضطهدين في سورية واليمن وليبيا».

النائب مبارك الوعلان

قال إنه أعد العدة للخروج إلى الشارع

أبورمية: استجواب الرئيس في الافتتاح إذا صدر مرسوم إلغاء منع الاختلاط

لوّح النائب د.ضيف الله أبورمية بالخروج إلى الشارع وتحريك مظاهرات (الجمعة) في حال اصدار مرسوم ضرورة لإلغاء قانون منع الاختلاط بالجامعة، مؤكدا انه سيقدم استجواب رئيس الوزراء في جلسة افتتاح دور الانعقاد المقبل في حال صدور هذا المرسوم.

وكشف أبورمية ان هناك ضغوطات تمارس من اجل اصدار المرسوم، مؤكدا انه أعد العدة للدعوة للخروج للشارع في جمعة اطلق عليها «جمعة المحافظة على الثوابت الإسلامية»، داعيا الخطباء والأئمة بالمساجد وجميع التجمعات الإسلامية ومن لديه غيرة على دينه ألا يتغيب عن هذا التجمع في حال الدعوة اليه.

وقال أبورمية ان الثوابت الإسلامية خط أحمر لا نسمح بتجاوزه من أي أحد كائنا من كان، محذرا الحكومة من تجاوز هذا الخط، ومطالبا رئيس الوزراء بتحمل عواقب هذا المرسوم في حال صدوره.

وشبه أبورمية المطالبة بعودة الاختلاط بالمطالبات السيئة والمسيئة للعقيدة، متمنيا منهم ان يطالبوا بحماية الدستور والاعتراض على اجهاض الاستجوابات وتأجيلها لمدة عام والذود عن المال العام والاعتراض على التعاقدات المباشرة، مثل زراعة ملاعب وزارة التربية بالحشيش الصناعي وغيرها، بدلا من السعي خلف مطالبات تؤدي الى انحلال المجتمع في أخلاقيا.

د.ضيف الله أبورمية

من أجل مزيد من التنافس لصالح المستهلك

العدوة يقترح فتح الباب لتراخيص الشركات الجديدة المزودة للإنترنت

تقدم النائب خالد العدوة باقتراح برغبة طالب فيه بفتح الباب أمام التراخيص للشركات الجديدة المزودة لخدمة الانترنت من أجل مزيد من التنافس لصالح المستهلك، لاسيما فيما يتعلق بالجودة والسرعات العالية والأسعار والامتيازات في نوعية الخدمات المقدمة للمستهلك، مع إنشاء شركة مساهمة لتزويد الانترنت بجانب الشركات الموجودة على أن تكون نسبة الحكومة فيها 24٪ ونسبة المواطنين 50٪ والنسبة المتبقية 26٪ لصالح الشركات المساهمة في سوق الكويت للأوراق المالية.

وقال العدوة ان اقتراحه يأتي نظرا لما يعاني منه سوق تزويد خدمات الانترنت من مشاكل عديدة ظهرت بشكل كبير في الفترة الاخيرة أهمها ارتفاع الأسعار بشكل مبالغ فيه فضلا عن اقتصار تزويد الخدمة على عدد قليل من الشركات، مما أدى الى عدم وجود حالة تنافسية تصب في صالح المستهلك من حيث الجودة والأسعار والامتيازات في نوعية الخدمات المقدمة للمستهلك.

خالد العدوة

الدقباسي يسأل بورسلي عن مميزات عقود السيارات للوكلاء المساعدين في «التجارة»

وجه النائب علي الدقباسي سؤالا إلى وزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي سألها فيه عن: المميزات التي تمت الموافقة عليها للسادة الوكلاء المساعدين فيما يخص عقود السيارات الممنوحة لهم؟ وهل تمت الموافقة عليها حسب الشروط والقوانين الموضوعة؟ وهل تم رفض التوقيع على قرار خاص بإنهاء خدمة احد الموظفين المنقطعين عن العمل منذ فترة طويلة مخالفا بذلك قانون الخدمة المدنية رقم (81)؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بأسماء هؤلاء الموظفين ان وجدت وأسباب عدم تطبيق القانون بحقهم؟ وهل تم تطبيق نفس القانون على موظفين آخرين؟ وإذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بالأسماء وأسباب إنهاء الخدمة؟ مطالبا بتزويده بنسخ قرارات إنهاء خدمات الموظفين في وزارتكم خلال 3 سنوات حتى تاريخه؟ وهل قامت الوزارة بالاستعانة بمستشارين من خارج الوزارة خلال الستة شهور الماضية وحتى تاريخ ورود السؤال؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بكشف مفصل بعدد جميع المستشارين يتضمن السيرة الذاتية لكل منهم وشهاداتهم التعليمية؟ ورواتبهم ومسمياتهم الوظيفية؟

وهل تمت مخاطبة ديوان الخدمة بطلب تعيين مستشارين لمكتب الوزير؟ (إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بنسخة من الكتاب الموجه للديوان)؟

وسأل الدقباسي عن مهام مدير إدارة التطوير والتدريب؟ وكم عدد الدورات التي نظمت خلال 5 سنوات ماضية وحتى تاريخ ورود السؤال لكل موظفي الوزارة؟ وما أسماء الشركات التي تم التعاقد معها لتنظيم الدورات؟ وكيفية التعاقد مع الشركات المنظمة للدورات الخاصة لموظفي الوزارة؟ وكيفية عمل المفاضلة بين الشركات المنظمة للدورات ان وجدت؟ وما الآلية المتبعة لتنظيم تلك الدورات؟ وما القيمة المالية للدورات ان وجدت؟ ومن المسؤول المباشر عن التعاقد المباشر مع تلك الشركات؟ مطالبا افادته بعدد المؤتمرات والدورات خارج الكويت التي منحت لمدير إدارة التطوير والتدريب خلال 5 سنوات ماضية وحتى تسلمها منصبها الجديد؟ مع تزويدي بصورة من القرارات الوزارية الرسمية للمشاركة في هذه المهمات والمؤتمرات والدورات الرسمية؟ وقيمة المبالغ المدفوعة لعقد السيارة الخاصة بالوكيل والشروط الجزائية؟ وصورة من موافقات الجهات الرقابية لأي اعتماد مالي تم طلبه؟ وان لم تكن تلك الموافقات موجودة ارجو تزويدي بصاحب قرار دفع تلك المبالغ؟

وقال انه نمى إلى علمه ان مدير مكتب الوكيل يعمل بوظيفة مراقب باحدى الإدارات التابعة له بالوزارة ومسجل في مقر عمله «غياب»، ولم يتم اتخاذ أي إجراءات ضده؟ وما مدى صحة هذه المعلومات مع إفادتي بكشف الحضور الخاص بموظفي إدارة التموين بالوزارة؟ وبما ان قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 25لسنة 2006 قد نظم تولي الوظائف الإشرافية بما يضمن تولي الأحق والأكفأ والأعلى شهادة للمنصب الإداري في الجهات الحكومية، لذا يرجى إفادتنا عن الآتي:

هل تم استثناء احد المراقبين في وزارة التجارة والصناعة من الشروط الواردة في القرار رقم 25 لسنة 2006 لتولي منصب مدير مكتب الوكيل؟ ويرجى تزويدي بالأسس التي تمت عليها عملية الاختيار؟ وهل تم استثناء احد المراقبين في وزارة التجارة والصناعة من الشروط الواردة في القرار رقم 25 لسنة 2006 لتولي منصب مدير إدارة الشؤون الإدارية؟ ويرجى تزويدي بالأسس التي تمت عليها عملية الاختيار؟

مطلوب لشركة كبرى
بمجال الأجهزة الكهربائية الإلكترونية

● مندوبين مبيعات خبرة في مجال التعامل مع الجمعيات والأسواق المركزية.

● بائعين وبائعات لمعارض الشركة خبرة سابقة لاتقل عن سنتين اجادة التحدث باللغة العربية / الانجليزية.

تليفون رقم: 22410419

يعملون 16 ساعة يومياً دون مقابل مادي مناسب

عسكر لتخفيف معاناة موظفي المنافذ الحدودية

طالب النائب عسكر العنزي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ احمد الحمود بالالتفات الى معاناة موظفي الإدارة العامة للمنافذ الحدودية والذين يعانون من زيادة عدد ساعات العمل في المراكز الحدودية البرية، والتي تصل إلى 16 ساعة يوميا دون مقابل مادي مناسب للعمل الذي يقومون به.

وبيّن عسكر أن المدير العام ومساعده أصدرا قرارا قبل أيام ينص على عمل الموظف المدني بقسم الجوازات لمدة 16 ساعة في اليوم، مقابل 8 ساعات للراحة، وهو قرار يخالف اللوائح والنظم المعمول بها بديوان الخدمة المدنية.

واستغرب عسكر من تجاهل قيادات وزارة الداخلية للدور الذي يقوم به موظفو المنافذ الحدودية طوال العام لاسيما المدنيين منهم، مؤكدا أهمية زيادة أعداد الموظفين في ادارة المنافذ وزيادة العلاوات والبدلات الخاصة بهم، وحتى تواجه الأعداد الكبيرة من المغادرين والقادمين للبلاد خاصة في فصل الصيف. وأوضح عسكر أن عمل الموظفين في المنافذ الحدودية مرهق جدا، فالمنافذ الحدودية لا تكاد تهدأ على مدار العام، خلال فترة الصيف والربيع وفي الاجازات الرسمية ونهاية العطل من كل اسبوع، الأمر الذي يستدعي التفاتة سريعة من الوزير الحمود لتنفيذ مطالب قطاع مهم وحيوي في وزارة الداخلية.

عسكر العنزي